

الارتقاء بالمعايير

كيف تعيد منازعات تسعير المعاملات صياغة حوكمة الضرائب في المملكة العربية السعودية

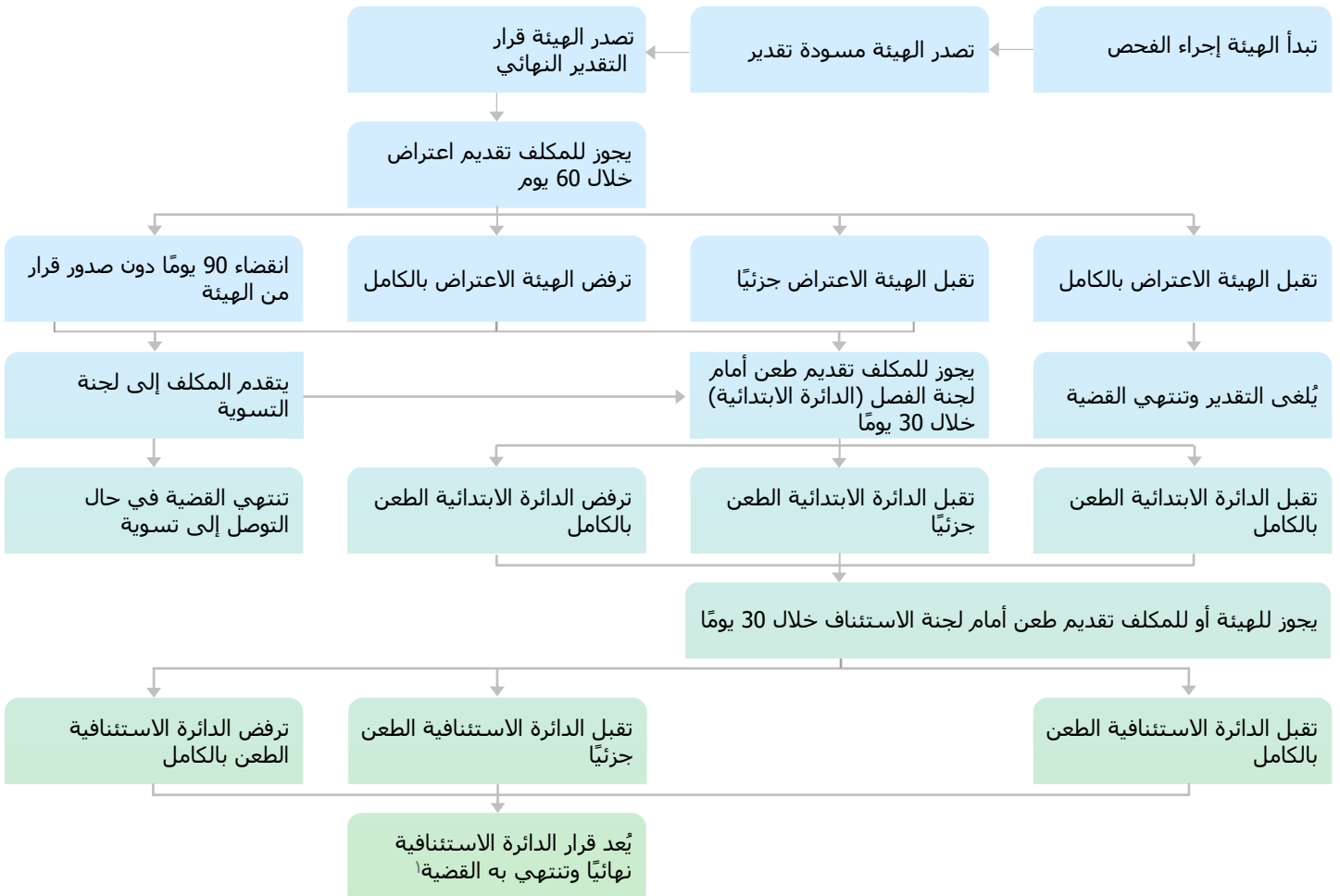
مقدمة: إطار تسعير المعاملات في المملكة العربية السعودية والتطورات الحديثة

بمهل نظامية دقيقة، حيث يبدأ مسارها قبل الوصول إلى مرحلة التقاضي الرسمي، وغالبًا ما تتحدد ملامح النتائج المحتملة في مراحل مبكرة من العملية. فبعد قيام الهيئة بإجراء الفحص الضريبي وإصدار مسودة التقدير أو قرار التقدير النهائي، يتعين على المكلف المرور بمرحلة الاعتراض الإلزامية قبل اتخاذ قرار بين طلب التسوية أمام لجنة التسوية أو المضي في إجراءات الطعن أمام لجان الفصل التابعة للأمانة العامة.

ويوضح الشكل أدناه التسلسل الكامل لإجراءات المنازعات الضريبية في المملكة العربية السعودية، ابتداءً من الفحص الأولي ووصولاً إلى الطعن أمام لجنة الاستئناف في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك (الدائرة الاستئنافية)، مع إبراز نقاط اتخاذ القرار الرئيسية والمهل النظامية التي تحكم كل مرحلة من مراحل النزاع.

أدخلت المملكة العربية السعودية لوائح تسعير المعاملات بصورة رسمية في عام 2019 في خطوة مثّلت تحولاً جوهرياً في المشهد الضريبي الوطني. ومنذ ذلك الحين، واصلت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تطوير قدراتها في الفحص الضريبي وتعزيز منهجيات الفحص، بما في ذلك تطبيق مراجعات أكثر تنظيماً وعمقاً في مجال تسعير المعاملات، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد قرارات التقدير ذات الطابع الفني. ومع انتقال هذه القرارات عبر مراحل الاعتراض والطعن، شهدت بوابة الأمانة العامة للجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك نشر عدد متزايد من القرارات، مما أسهم في توسيع قاعدة السوابق القضائية في هذا المجال.

وتتسم المنازعات الضريبية في المملكة بطبيعتها المنظمة وارتباطها



وعند النظر إلى هذه القضايا مجتمعة، يتضح أن البيئة الضريبية في المملكة أصبحت بيئة يُمثّل فيها توثيق المعاملات عنصراً حاسماً، ويُشترط فيها أن يعكس الجوهر الاقتصادي الواقع الفعلي لنشاط المنشأة داخل المملكة، كما أن الإخفاقات في الحوكمة قد تترتب عليها آثار جوهريّة. وتكون المنشآت التي تُنشئ أطراً قوية لتسعير المعاملات تستند إلى أدلة واضحة في وضع أفضل لإدارة مخاطر الفحص الضريبي وتجنّب المنازعات المكلفة.

قمنا بدراسة واحدٍ وثلاثين قراراً منشوراً من قبل الأمانة العامة للجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك تتعلق بمسائل تسعير المعاملات. وتوفّر هذه القرارات مستوى نادراً من الوضوح حول الكيفية التي تُقيّم بها الجهات المختصة الجوهر الاقتصادي، والمستندات المؤيدة، وتسعير المعاملات بين الأطراف المرتبطة في التطبيق العملي. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية لا تعتمد نظام السوابق القضائية الملزمة، بما يعني أن القرارات السابقة لا تُعدّ ملزمة من الناحية القانونية، إلا أن هذه القرارات تُقدّم مع ذلك رؤى ذات قيمة حول كيفية النظر إلى المنازعات المستقبلية، ولا سيما في ظل اتساق الأنماط الموضوعية عبر مختلف القطاعات والوقائع.

نقطة التحول في تسعير المعاملات

أصبح تسعير المعاملات في الوقت الراهن محوراً رئيسياً من محاور المنازعات الضريبية في المملكة العربية السعودية. وفي القضايا التي تمت دراستها، قامت الهيئة بشكل متكرر بالتشكيك في تسعير المعاملات بين الأطراف المرتبطة كلما عجز المكلفون عن تقديم سرد وظيفي واضح أو إثبات الأساس الاقتصادي لترتيباتهم. وفي عدد من الحالات، لجأت الجهات المختصة إلى تطبيق نسب الأرباح المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل عندما لم يتمكن المكلفون من تقديم المستندات المؤيدة اللازمة لدعم موافهم.

وفي عدة منازعات تتعلق بهياكل التصنيع والتوزيع، أولت اللجان الاستئنافية اهتماماً كبيراً بالبيانات في مواقف المكلفين المتعلقة بتسعير المعاملات عبر مراحل الفحص الضريبي والتقاضي. ففي الحالات التي غير فيها المكلفون طرق التسعير، أو الأطراف المختبرة، أو مؤشرات الربحية دون مبررات كافية، وفشلوا في تقديم الاتفاقيات الأساسية، أو القوائم المالية للطرف المختبر، أو تفصيل واضح للتكاليف المجمّعة، خلصت اللجان إلى أن التسعير لا يعكس الواقع الاقتصادي. وفي مثل هذه الظروف، سُمح للهيئة بتجاهل التحليلات المقدمة وتطبيق نسب الربح المحددة (النظامية).^٢

وعلى النقيض من ذلك، أظهرت اللجان الاستئنافية استعداداً لإلغاء تعديلات تسعير المعاملات عندما تمكن المكلفون من إثبات أن جزءاً محدوداً فقط من قاعدة تكلفتهم يتعلق بالمعاملات بين أطراف مرتبطة، وأن التعديلات على مستوى المنشأة كانت غير متناسبة. وفي مثل هذه الحالات، أكدت اللجان أن تعديلات تسعير المعاملات يجب أن تكون مرتبطة بالقيمة الفعلية للمعاملات بين الأطراف المرتبطة، ولا يجوز أن تتجاوز أثرها الاقتصادي. وعندما دعم المكلفون هذا الموقف بتحليلات على مستوى المعاملة وتسويات دقيقة، تم تقليص تعديلات الهيئة أو إلغاؤها.^٢

وعلى مر السنوات، انتقلت قواعد تسعير المعاملات في المملكة العربية السعودية من مجرد الامتثال الإجرائي إلى حوكمة ضريبية فعلية، تتطلب اتساقاً وانضباطاً ومواءمة مستمرة بين ما يرد في تقرير تسعير المعاملات وبين ما يحدث فعلياً في النشاط التجاري.

التوثيق: العامل الحاسم في كل قضية

تُظهر قرارات اللجان الاستئنافية كذلك أن "التوثيق" في التطبيق العملي يتجاوز مجرد وجود الملف المحلي. فهو يتطلب موقفًا مقارنًا متنسقًا وقابلًا للدفاع، ومدعومًا بأدلة موثوقة من مصادر يمكن الاعتماد عليها. وفي الحالات التي حاول فيها المكلفون إعادة النظر في مدخلات أو منهجيات المقارنة خلال مرحلة الطعن دون معالجة نقاط الضعف الجوهرية، لم تقتنع اللجان الاستئنافية بذلك. كما أكدت اللجان أن مستخرجات قواعد البيانات لا تكفي وحدها لإثبات قابلية المقارنة؛ إذ يجب دعم استقلالية المنشآت، وخصائص المنتجات، والاتساق الوظيفي، بمعلومات موثوقة وقابلة للتحقق. وفي مثل هذه الظروف، تم تأييد التعديلات على الهوامش أو تعديلها بما يتوافق مع السجل الإثباتي، بما في ذلك الآثار المترتبة عندما تنتقل تعديلات تسعير المعاملات إلى وعاء الزكاة.٤

وتعمل المملكة العربية السعودية اليوم وفق نموذج ضريبي قائم على الأدلة. فالجهات المختصة لا تبحث فقط عن وجود ملف تسعير معاملات، بل عن ملف يعكس بشكل متنسق النشاط الاقتصادي الحقيقي للمنشأة في المملكة.

شكّل التوثيق العامل الأكثر تأثيرًا عبر القرارات الإحدى والثلاثين كافة. وقد كان أداء المكلفين أفضل في الحالات التي قدموا فيها ما يلي :

قوائم مالية مدققة مكتملة



اتفاقيات بين الأطراف المرتبطة تحمل تواريخ واضحة



أدلة على الخدمات المقدمة



مستندات جمركية



تحليلات لتسعير المعاملات خاصة بكل سنة ضريبية



خصم المصروفات والرسوم البيئية داخل المجموعة: الجوهر قبل الشكل

تركزت العديد من المنازعات حول رسوم الإدارة، ومقابل الخدمات الفنية، والإتاوات، ومخصصات المقر الرئيسي. وقد انصبت مداوات اللجان على مسألة جوهرية واحدة: هل تلتقت المنشأة السعودية منفعة حقيقية ومحددة يمكن التحقق منها؟

وقد تبنت اللجان الاستئنافية نهجًا صارمًا تجاه رسوم الخدمات البيئية داخل المجموعة في الحالات التي لم يتمكن فيها المكلفون من إثبات أن الخدمات قد تم تقديمها فعليًا وأسفرت عن منفعة محددة للمنشأة السعودية. وفي المنازعات المتعلقة بالخدمات الفنية أو خدمات الدعم، لم تكن الفواتير أو الاتفاقيات بين الأطراف المرتبطة كافية بذاتها.

وكانت اللجان تتوقع الاطلاع على ما يلي:

أدلة معاصرة على أداء الخدمات



وضوحًا في تحديد "من قام بماذا"



إثباتًا لاحتياجات العمل المحلية والقيمة المتحققة



وفي الحالات التي لم يقدم فيها المكلفون أدلة معاصرة توضح كيفية تنفيذ الخدمات، والجهة التي قامت بها، وكيف أسهمت في نشاط المنشأة المحلي، قبلت اللجان استبعاد تلك الرسوم وما يرتبط بها من تعديلات تسعير معاملات.٥

وقد أدى هذا التركيز إلى تحول واضح نحو التتبع الفعلي للخدمات داخل المجموعة، وتعزيز التنسيق بين الفرق العالمية والإقليمية، وتوسيع نطاق التركيز على تقييم ما إذا كانت الخدمات ضرورية، أو مكررة، أو مدفوعة باعتبارها المجموعة فقط.

غرامات التأخر في السداد: الإخفاقات الفنية مقابل الإخفاقات الإجرائية

ففي الحالات التي نشأت فيها التعديلات الأساسية عن منازعة فنية حقيقية، ولا سيما فيما يتعلق بمنهجات تسعير المعاملات وقابلية المقارنة، تعاملت اللجان مع المسألة بوصفها منازعة موضوعية، وربطت توقيت الغرامة بمرحلة الحسم النهائي أو إشعار القرار النهائي. وعلى النقيض من ذلك، عندما كانت المنازعة ناتجة عن قصور في الإثبات أو المستندات (وليس عن خلاف تفسيري حقيقي) طبقت اللجان الإطار النظامي للغرامات استناداً إلى المواعيد الأصلية المستحقة، واقتصر الإعفاء على البنود التي سقطت تبعاً لإلغاء التعديل الأساسي.⁶

ظهرت غرامات التأخر في السداد بصورة متكررة عبر القرارات الإحدى والثلاثين. وقد برز تمييز جوهري في هذا السياق؛ إذ إنه عندما كانت المنازعات فنية (مثل اختلاف وجهات النظر بشأن المنشآت المقارنة أو نماذج التسعير) كانت اللجان، في بعض الحالات، تعيد معايرة الغرامات. أما في الحالات التي كان فيها إخفاق المكلف إجرائياً (كالتأخر في تقديم القرارات أو عدم الاستجابة لطلبات الهيئة) فقد تم تأييد الغرامات.

وتُظهر القرارات الاستثنائية الحديثة أن غرامات التأخر في السداد لا تُعامل معاملة موحدة؛ إذ تتوقف النتائج على سبب نشوء الضريبة الإضافية وكيفية تفاعل المكلف مع الإجراءات.

هياكل التمويل والقروض بين الأطراف المرتبطة: الجوهر الاقتصادي والغاية التجارية قبل الشكل

تطرق عدّة قرارات إلى معالجة التمويل بين الأطراف المرتبطة. ففي الحالات التي سجلت فيها المنشآت خسائر مزمّنة، أو اعتمدت بشكل كبير على تسعير موجه من المجموعة، أو افتقرت إلى السيطرة على المخاطر الجوهرية، قامت الهيئة بالتشكيك في ما إذا كان التمويل المقدم من الأطراف المرتبطة يُمثّل دليلاً حقيقياً بالمعنى الاقتصادي.

وبعكس هذا التوجه إطار الممارسات الدولية؛ إذ إن الجوهر الاقتصادي يعلو على الشكل القانوني. فإذا لم يعكس هيكل التمويل الواقع التجاري الفعلي، فلن يصمد أمام الفحص والتدقيق.

اتفاقيات التسعير المسبق (APAS) وإجراءات الاتفاق المتبادل (MAP): مسار نحو اليقين

مع تزايد وتيرة تطبيق قواعد تسعير المعاملات في المملكة العربية السعودية، بات لدى المكلفين اليوم آليات يمكن أن تمنع نشوء المنازعات من الأساس. فقد أصبحت اتفاقيات التسعير المسبق الأحادية (APAS) متاحة الآن، ويمكن أن توفر يقيناً في التسعير للسنوات المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك قد أبرمت مؤخراً أول اتفاقية تسعير مسبق أحادية، وهو ما يُعد محطة بارزة في تطور إطار تسعير المعاملات في المملكة. ويمثل هذا التطور تحولاً جوهرياً في نظام كان يتسم في السابق بدرجة عالية من عدم اليقين، بما يشير إلى نهج أكثر نضجاً واستباقية في منع المنازعات.

وبالمثل، توفر إجراءات الاتفاق المتبادل إطاراً منظماً لإزالة الازدواج الضريبي الناشئ عن تسعير المعاملات. ومع توسع شبكة الاتفاقيات الضريبية للمملكة، أصبحت إجراءات الاتفاق المتبادل أداة عملية لحل الخلافات العابرة للحدود.

وتعكس اتفاقيات التسعير المسبق وإجراءات الاتفاق المتبادل معاً نظاماً أخذاً في النضج، نظاماً يتيح للمكلفين خيارات للتفاوض على اليقين بدلاً من الاكتفاء بردّ الفعل على التقديرات.



الخلاصات الرئيسية للمنشآت: دروس عملية للحوكمة والامتثال

تتسم الدروس المستخلصة من القرارات الإحدى والثلاثين الصادرة عن لجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك بالوضوح والاتساق، ويمكن تلخيصها فيما يلي:



الملحق: الجدول الموجز للقرارات الإحدى والثلاثين الصادرة عن لجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك

يوضح ما يلي عرضًا موجزًا وموحدًا للموضوعات الرئيسية التي برزت في القرارات الإحدى والثلاثين المتاحة للعموم والصادرة عن لجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك، والتي جرى تحليلها لأغراض هذا المقال. ويُلخّص الجدول القضية الجوهرية والدرس الرئيس المستفاد من كل قرار بصياغة موجزة.

موضوع القضية	محور النزاع	الدرس المستفاد
ثغرات التحليل الوظيفي	الوظائف والمخاطر المفقودة أو غير الواضحة في ملف تسعير المعاملات	السرديات الوظيفية يجب أن تعكس العمليات الفعلية للمنشأة في المملكة
منشآت مقارنة غير مدعومة	مقارنة ضعيفة أو مجموعة بيانات غير مناسبة	يجب أن تكون المنشآت المقارنة قابلة للدفاع ومستقلة ومتسقة مع النشاط
غياب الاتفاقيات	عدم تقديم عقود بين الأطراف المرتبطة	الاتفاقيات الموقعة والمؤرخة تُعد أدلة جوهرية
منازعات رسوم الإدارة	رسوم دون إثبات المنفعة	إثبات تقديم الخدمات شرط جوهري
رسوم الإتاوات وحقوق الملكية الفكرية	عدم وجود رابط بين الملكية الفكرية والإيرادات المتولدة في المملكة	إثبات الاستخدام الاقتصادي للملكية الفكرية محليًا
تخصيص التكاليف	مشاركة تكاليف عالمية دون مبرر مرتبط بالمنشأة في المملكة	يجب أن تعكس التخصيصات المنفعة المحلية الفعلية
خسائر متكررة	منشأة مصنّعة "محدودة المخاطر" لكنها تحقق خسائر	يجب أن تتسق توصيفات المنشأة مع نتائجها المالية
هوامش مُعاد احتسابها	تطبيق الهيئة لنسب معيارية بما يتوافق مع أدلتها	عدم استيفاء التوثيق لمتطلبات الأدلة المحلية الصادرة عن الهيئة
عدم اتساق بين بيانات الجمارك وتسعير المعاملات	تسعير الاستيراد غير متسق مع ملف تسعير المعاملات	يجب أن تتطابق بيانات تسعير المعاملات مع بيانات الجمارك
مخصصات الديون المدعومة	مطالبات غير مدعومة بالأدلة	يجب دعم المخصصات بأعمار الديون وإثباتات واضحة
التسويق والتوزيع	أنشطة غير متسقة مع الوظائف المزعومة	يجب أن تعكس نماذج التوزيع الواقع التجاري الفعلي

موضوع القضية	محور النزاع	الدرس المستفاد
إثبات تقديم الخدمات	فواتير دون مخرجات	يتطلب تقديم مخرجات ومراسلات وأدلة واضحة
التأخر في التقديم	تقديم متأخر لإقرارات الزكاة/تسعير المعاملات	الامتثال الإجرائي عنصر أساسي
التأخر في السداد	نزاع حول توقيت الاستحقاق	المنازعات الفنية تُعامل بشكل مختلف عن الإخفاقات الإجرائية
تصنيف غير صحيح للإيرادات	عدم اتساق بين معاملات الأطراف المرتبطة والطرف المستقل	يجب أن يتطابق تصنيف الإيرادات مع القوائم المالية
تقلبات غير مبررة	تغيرات في الربحية دون مبررات	يتطلب إجراء تحليلات سنوية مقارنة
قابلية مقارنة المنتجات	استخدام فئات منتجات مختلفة كمقارنات	تظلّ درجة تشابه المنتجات عنصرًا مهمًا
عدم اتساق في القطاع	مقارنات من قطاعات غير ذات صلة	اتساق القطاع عنصر جوهري
تحويل العملات	أخطاء في تطبيق أسعار الصرف	يتطلب اتساقًا في تطبيق أسعار الصرف
تخصيصات المقر الرئيسي	رسوم محمّلة من الشركة الأم دون تفاصيل	يجب ربط رسوم المقر الرئيسي بخدمات فعلية
حوافز المجموعة	خصومات مفروضة من الشركة الأم	يجب إثبات وجود منفعة محلية
قروض بين الأطراف المرتبطة	أدلة ضعيفة على الملاءة الائتمانية	يجب أن يعكس التمويل مستوى المخاطر الفعلي
خصومات الفوائد	فوائد غير مدعومة أو مبالغ فيها	يتطلب تمويلًا متوافقًا مع مبدأ السعر المحايد
الأثر الرجعي في تسعير المعاملات	استخدام دراسات تسعير معاملات قديمة أو غير ذات صلة	يجب تحديث تسعير المعاملات سنويًا
مواقف غير متسقة	تقديم تفسيرات مختلفة للهيئة مقارنة باللجنة	الاتساق بين جميع المذكرات والردود أمر جوهري
سياسات تسعير المعاملات	سياسات عالمية غير مكيفة محليًا	يتطلب تكييف سياسات تسعير المعاملات محليًا
مقارنات لشركات خاسرة	تضمين شركات خاسرة بشكل مستمر	يجب أن تعكس المقارنات أداءً تشغيليًا طبيعيًا
بيانات سنة واحدة	استخدام هوامش سنة واحدة	يفضّل إجراء تحليلات لعدة سنوات
ملف محلي غير مكتمل	أقسام مفقودة من تقرير تسعير المعاملات	يتطلب تقديم مستندات كاملة
تدفقات غير مبررة مع الأطراف المرتبطة	مدفوعات دون مسار تدقيقي	يتطلب إمكانية تتبع تدفقات المعاملات بين الأطراف المرتبطة
عدم الرد الإجرائي	الإخفاقات في الإجابة على الاستفسارات	الانضباط في التفاعل مع الفحص أمر جوهري

الارتقاء بالمعايير: كيف تعيد منازعات تسعير المعاملات صياغة حوكمة الضرائب في المملكة العربية السعودية

دانيال خالد

مدير عام، تسعير المعاملات
شركة ألفاريز أند مارسال السعودية العربية المحدودة
dkhalid@alvarezandmarsal.com



كريغ ماكاري

مدير عام، رئيس قطاع الضرائب
شركة ألفاريز أند مارسال السعودية العربية المحدودة
cmcaree@alvarezandmarsal.com



حسين الدرازي

مدير، تسعير المعاملات،
شركة ألفاريز أند مارسال السعودية العربية المحدودة
hahusain@alvarezandmarsal.com



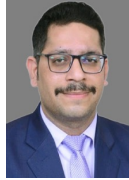
أبير موخيرجي

مدير أول، تسعير المعاملات
شركة ألفاريز أند مارسال السعودية العربية المحدودة
amukherjee@alvarezandmarsal.com



نتين مهنديراتا

مدير، تسعير المعاملات
مركز القدرات العالمي، ألفاريز أند مارسال
nmehndiratta@alvarezandmarsal.com



أحمد المطيلق

مدير، تسعير المعاملات
شركة ألفاريز أند مارسال السعودية العربية المحدودة
aalmotaileq@alvarezandmarsal.com



¹ على الرغم من أن قرار الدائرة الاستئنافية يُنهي مسار الاعتراض المعتاد، إلا أنه يظل خاصًا لآلية إعادة النظر المحدودة المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة الأربعين من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية، مقرونةً مع المادة (200) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 22 / 1 / 1435هـ، وبموجب القرار الوزاري رقم (512). وتجزئ هذه الآلية لأي من الخصوم التماس إعادة النظر متى توافرت أسبابها النظامية، ومن ذلك - على سبيل المثال - ظهور أوراق أو مستندات قاطعة بعد صدور الحكم، تعذر على الملتبس تقديمها قبل صدوره رغم بذل العناية الواجبة.

² قرار رقم IR-2023-160536 الصادر عن الأمانة العامة للجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك.

³ قرار رقم IR-2024-236651 الصادر عن الأمانة العامة للجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك.

⁴ قرارات رقم IR-2023-152506 و IR-2024-202594 الصادران عن الأمانة العامة للجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك.

⁵ قرار رقم IR-2024-192923 الصادر عن الأمانة العامة للجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك.

⁶ قرارات رقم IR-2024-189697 و IR-2024-168293 و ZIW-161723-2022 الصادرة عن الأمانة العامة للجان الفصل في مخالفات الزكاة والضريبة والجمارك.

حول خدمات الضرائب لدى ألفاريز أند مارسال (آي أند إم)

تُعد خدمات الضرائب لدى ألفاريز أند مارسال (آي أند إم) جزءاً من شركة ألفاريز أند مارسال، وهي شركة عالمية رائدة في تقديم الخدمات المهنية. وتضم هذه المجموعة المستقلة نخبة من المتخصصين ذوي الخبرة الواسعة في المجال الضريبي، والمكترسين لتقديم استشارات ضريبية مُصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء والمستثمرين عبر طيف واسع من القطاعات.

ويجسّد محترفو الضرائب في آي أند إم التزام الشركة بتقديم خيار استشاري مستقل للعملاء، خالٍ من أي تعارضات مرتبطة بخدمات المراجعة، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستجابة وجودة خدمة العملاء. وتتمتع خدمات الضرائب لدى آي أند إم بحضور عالمي في أبرز المراكز الحضرية عبر الأمريكتين، ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا (EMEA)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APAC)، مما يمكنها من دعم العملاء بفعالية عبر مختلف الأسواق.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: AlvarezandMarsal.com

تابع آي أند إم على:



© 2026

شركة ألفاريز أند مارسال

القابضة، ذ.م.م.

جميع الحقوق محفوظة.